

مشكلة التسلح و انعكاساته السياسية على قيادات الثورة الجزائرية (1954-1962)

د. الأستاذ: محمد شرقي

جامعة 08 ماي 1945-قائمة



إذا كانت القوى الكبرى في العالم منذ أقدم العصور تسعى إلى توسيع نفوذها و بسط سيطرتها على الشعوب الضعيفة سواء بدوافع دينية أو لأجل مصالح حيوية و منافع مادية على حساب الشعوب الأخرى، فلا شك أن الأسلحة المتطورة قد لعبت دورا أساسيا في هذه العملية وقد اتضحت أكثر فاعلية الأسلحة بعد الحربين العالميتين خلال النصف الأول من القرن العشرين والتي ساهمت بشكل كبير في نشر الوعي القومي والتحرري لدى شعوب آسيا وإفريقيا .

وقد كان حزب الشعب الجزائري بزعامة مصالي الحاج من أوائل الأحزاب القومية في شمال إفريقيا التي فضلت أسلوب الكفاح المسلح على العمل السياسي منذ بداية سنة 1947 حيث أصبحت بعض عناصره الثورية منشغلة بالتحضير للثورة وكيفية الحصول على الأسلحة ، هذا المطلب الأخير الذي أصبح أكثر إلحاحا بعد اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954 باعتباره قضية حياة أو موت ، لكن صعوبة الحصول على هذه الأسلحة بالقدر الكافي سواء قبيل انطلاق الثورة أو طيلة سنوات الكفاح قد فجر بين قادة الثورة خلافات سياسية خطيرة أثرت على القيادة الجماعية للثورة أثناء مرحلة الكفاح المسلح ووصل الخلاف إلى درجة المواجهة الدموية بعد وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962 . هذه القضية مازالت إلى يومنا هذا تثير العديد من الأسئلة ويحيط بها الكثير من الغموض لذلك رأينا من الضروري تناول هذا الموضوع الحساس بشيء من التفصيل حيث قسمناه إلى ثلاثة مراحل متميزة من سنة 1947 إلى غاية 1962

لأكثر كفاءة و جرأة والتي تؤمن بمبدأ الخيار العسكري و تضحي من أجله.

انطلق هذا العمل بتركية مصالي الحاج زعيم الحزب الذي عين على رأس هذه المنظمة محمد بلوزداد رغم صغر سنه مقارنة ببقية المناضلين بمساعدة الحسين آيت أحمد (1).

أولا: مرحلة التحضير للثورة وانطلاقتها (1947-1954) :

عندما أنشئت المنظمة الخاصة في منتصف شهر فيفري 1947 كان من أهدافها الأساسية إقامة تنظيم سري شبه عسكري يشمل كامل التراب الوطني من خلال اختيار العناصر المناضلة

وكانت هذه المنظمة تعمل تحت الإشراف المباشر لحسين الأحوال الأمين العام للحزب ، ويبدو أن العناصر المكلفة بإنجاز هذا المشروع العسكري كانت مستعجلة في عملها لأنها بدأت الاهتمام بجمع الأسلحة وشرائها قبل اكتمال تنظيم البنية الأساسية للمنظمة فقد ذكر عبد القادر لعمودي أحد أعضائها وعضو مجموعة 22 التي فجرت الثورة قائلا >>إن شراء الأسلحة بدأ في شهر فيفري من سنة 1947 واستمر حتى شهر أفريل من نفس السنة حيث اشترينا عبر وادي سوف مائة قطعة من السلاح الإيطالي الصنع مع الذخيرة من مال الحزب، ونقل معي هذه الأسلحة ميهي محمد بلحاج و بن موسى إلى قرية طوماس قرب زريبة الواد ومنها نقلها مصطفى بن بولعيد إلى قرية الحجاج بالأوراس <<(2).

ثم قام الحزب بعملية أخرى حسب شهادة محمد عصامي أحد قادة المنظمة على بسكرة فقال: >>أعطاني أحمد محساس 300 ألف من رصيد الحزب و قال لي انتظر حتى يأتي محمد بلوزداد...فاشترينا من هذا المال 35 قطعة من وادي سوف نقلها محمد العربي بن مهيدي وعمار بوجريدة إلى قسنطينة و منها إلى الحروش <<(3).

ثم كلف أعضاء المنظمة ميهي محمد الصالح و بشير بن موسى لشراء الأسلحة من غدامس بليبيا و يتضح من هذه المبادرات أن المشرفين على المنظمة كانوا يولون أهمية كبيرة للأسلحة لذلك أسرعوا في البحث عنها وشرائها ثم تخزينها في أماكن آمنة، ولم تقتصر العملية على مناطق الأوراس و الزيبان و سوف بل امتدت إلى العاصمة حيث جمعت بعض الأسلحة و وضعت في بناية بحى القصبية تملكها عائلة رجيبي وعند أحمد حميدة بالمرادية (4) لاستعمالها في الوقت المناسب.

ويبدو لنا أن القائمين على شبكة شراء الأسلحة عبر وادي سوف قبل سنة 1954 لم تكن لديهم الخبرة الكافية لاختيار الأنواع الجيدة أو لإخضاع القطع المشتراة إلى الفحص والتجربة بسبب عنصر السرعة والاستعجال لأن هذه القطع كانت في الغالب من صنع إيطالي ظهرت عدم فعاليتها في المعارك بعد انطلاق الثورة حتى أصبح المجاهدون في بعض المناطق يطلقون اسم: الخائنة على البنادق الإيطالية الطويلة. بعد هذه العمليات طالب قادة المنظمة من المسؤولين في الحزب منحهم المزيد من الأموال لصرفها على المنظمة خاصة شراء الأسلحة وعدم إنفاق هذه الأموال في المناسبات الانتخابية التي كان تستهوى بعض أعضاء اللجنة المركزية للحزب. ولما وجد أعضاء المنظمة باب خزينة الحزب

مغلقة أمامهم وضعوا مشروعا للسطو على بريد وهران أشرف عليه كل من : أحمد بن بلا الحسين آيت أحمد ، و بوجعة سوداني بعد حصولهم على موافقة حسين لحول الأمين العام للحزب ومساعدته محمد خيضر ، وقد تمت عملية السطو في أفريل 1949 (5) حيث تمكنوا من سرقة أكثر من ثلاثة ملايين فرنك دون علم اغلب المناضلين في الحزب بما فيهم غالبية أعضاء اللجنة المركزية لكن الشرطة الفرنسية بقيت تبحث عن الفاعلين إلى غاية شهر مارس 1950 عندما جرت محاولة نقل أحد أعضاء المنظمة من سوق أهراس إلى قسنطينة لتأديبه، لكنه افلت منهم وأبلغ الشرطة الفرنسية بالأمر حيث تمكنت في وقت قصير من اعتقال حوالي 700 عضو من مجموع أعضاء المنظمة الذين كان يزيد عددهم على 2500 في كامل التراب الوطني ، كما تمكنت من حجز كمية من الأسلحة والقنابل في محلات بعض الأعضاء بمدينة عنابة ، وطال الاعتقال حتى قائد المنظمة " أحمد بن بلة " .

فيما بعد قد حصر الحادثة في العمل الفردي الذي يعود إلى بقايا عناصر المنظمة الذين لم يقبض عليهم بعد سنة 1950⁽⁷⁾ وبذلك نجح بن بولعيد في تضليل السلطات الاستعمارية التي لم توسع التحقيق أو تدقق أكثر في العملية.

ومع نهاية سنة 1953 والنصف الأول من سنة 1954 كان حزب الشعب — حركة انتصار الحريات الديمقراطية منقسما إلى تيارين متصارعين حول القيادة : المصاليين والمركزيين في خضم هذا الصراع اتخذت بعض عناصر المنظمة السرية موقفا ثالثا كمنخرج للارزمة وهو المرور إلى الكفاح المسلح وعدم الانشغال بالصراعات السياسية القائمة . و قد استطاعت هذه العناصر أن تجمع شملها وتنظم صفوفها بعقد لقاءات مختلفة بين ابرز عناصرها منها الاجتماع الذي انعقد في 25 جوان 54 بالعاصمة وعرف باجتماع 22. وكان أهم انشغال لهذه المجموعة هو تفجير الثورة في أقرب الآجال بالتنسيق مع أعضاء الوفد الخارجي للحزب المتواجد بالقاهرة الثلاثي : (احمد بن بلا ، الحسين آيت أحمد ، محمد خيضر) بعد هذا الاجتماع الهام اعتبرت الأسلحة من الأمور السرية كما كانت سابقا و تكفل بها الأعضاء الأساسيون التسعة في مجموعة 22 التي عينت محمد بوضياف منسقا بينها وبين أعضاء الوفد الخارجي ، لكن هذا الإجراء لم يمنع بقية الأعضاء بالانشغال بقضية الأسلحة باعتبارها قضية هامة وحساسة يتوقف عليها نجاح الثورة أو فشلها وهذا لا يعنى عدم انطلاقتها فالثورات الشعبية كانت دوما تنطلق بما لديها من أسلحة ثم تبحث بعد ذلك عن التسلح فحسب شهادة حسين برادة أحد قادة المقاومة المغربية أن الثورة عندما انطلقت في الدار البيضاء سنة 1951 لم يمتلك الثوار سوى ثلاثة قطع من الأسلحة لا غير⁽⁸⁾، أما في الجزائر غداة انطلاق الثورة فقد كان لمصطفى بن بولعيد في

وقد أحدث اكتشاف المنظمة وكثرة الاعتقالات والملاحقات إلى حدوث هزة سياسية كبيرة في الحزب دفع قيادته إلى التحرك لتطويق الأزمة بنفي أي علاقة لهم بهذه المنظمة، وقد تسبب هذا الموقف في حدوث خلافات سياسية حادة بين المناضلين بالحزب وكذلك حدوث جفاء كبير بين قادة المنظمة وأعضاء اللجنة المركزية تطورت بعد ذلك إلى شبه قطيعة . بعد هذه الحادثة عرفت عملية شراء الأسلحة ركودا امتد من سنة 1950 إلى سنة 1953 نتيجة الإجراءات التي اتخذها قادة الحزب حول المنظمة الخاصة حيث أسرع إلى إخفاء كافة الأدلة التي تثبت تورط الحزب سواء في إنشاء هذا التنظيم أو في شراء الأسلحة .

وقد شملت الإحتياطات والإجراءات المتخذة مختلف المناطق التي كانت تنشط بها المنظمة ففي عنابة مثلا جمعت المتفجرات التي أشرف على صنعها المناضل راشدي وتم إخفاؤها في براميل كبيرة تحت الأرض في الحقول الفلاحية بعيدا عن أعين الشرطة الاستعمارية .

و في مدينة باتنة جمعت القنابل التي تمصنعها محليا في محل المناضل : "أمشلق" الذي كانت له خبرة في تركيبها لكن عدم الاحتراز أثناء عمله أدى إلى حدوث انفجار مرعب في هذا المحل يوم 16 جويلية 1953 ، دفع السلطات الفرنسية بالمدينة إلى الإسراع لعين المكان لكن مصطفى بن بولعيد الذي كان مسؤولا عن المنظمة بالاوراس أسرع هو الآخر إلى العاصمة وطلب من الأمين العام للحزب يوسف بن خدة وحسين لحول مبلغ 250 ألف من صندوق الحزب⁽⁶⁾ دون علم بقية الأعضاء لاستعماله في تطويق هذه الحادثة وتضليل السلطات الاستعمارية ولا يعرف كيف صرف بن بولعيد هذا المبلغ لأن الأمر كان في غاية السرية و الأرجح انه صرف على بعض المحققين في القضية لان التقرير الذي صدر

كان يشرف عليها أحمد بن بلة بمساعدة محمد بوضياف و محمد العربي بن مهيدي في المغرب و بالاتفاق مع قادة الجيش المغربي : عبد الله الصنهاجي ، عباس المسعدي ، عبد الكريم الخطيب ، سعيد بونعيلات ... و قد لعب كل من د. حافظ ابراهيم (تونسي) باسبانيا و عبد الكبير الفاسي دورا كبيرا في دعم هذه الشبكة (21) كانت أغلب الشحنات التي تصل إلى المغرب عبر هذه الشبكة يأخذ منها الثوار المغاربة الثلث تقريبا لتزويد المقاومة المغربية التي انطلقت في 2 أكتوبر 1955 بالأطلس. و من أهم الشحنات التي وصلت عبر هذه الشبكة حمولة المركب دينا الذي وصل رأس كبدانة بالمغرب يوم 30 مارس 1955 وكان على متنه كل من : هواري بومدين ، ونذير بوزار حيث أشرف على تفريغه محمد العربي بن مهيدي مع 50 فردا عملوا من منتصف الليل حتى الخامسة صباحا . (22) نقلت هذه الأسلحة إلى أماكن آمنة ثم اخذ كل طرف نصيبه وحصه الجزائريين وجهت إلى المنطقة الخامسة (وهران) التي كان يشرف عليها محمد العربي بن مهيدي بمساعدة عبد الحفيظ بوصوف و قد ساعدت هذه الأسلحة على انتعاش الثورة في هذه المنطقة وتكثفت بها العمليات الحربية بعد ركود دام عدة شهور.

بعد هذه العمليات الناجحة تلتها حوالي ثلاث عمليات أخرى عبر البحر ثم تفتنت السلطات الاستعمارية لهذه الشبكة وكثفت من الدوريات والحراسة على حركة السفن عبر سواحل شمال إفريقيا حتى تمكنت من حجز المركب أتوس في مياه الناظور والذي كان محملا بالأسلحة والذخيرة وحولته إلى المرسى الكبير بالجزائر وهذا في سنة 1956 . (23)

ثانيا — سياسة الحكومة الفرنسية التي عمدت إلى تجزئة الحل لمشكلة التواجد الاستعماري بشمال إفريقيا حيث طرحت مبادرة إمكانية حل المعضلتين التونسية و المغربية عن طريق المفاوضات وترك القضية الجزائرية التي يمكن حلها في نظرها عن طريق سياسة الإدماج باعتبارها جزئا من فرنسا في محاولة لكسر شوكة التعاون القائم في شكل جيش التحرير المغربي المدعوم من القاهرة .

و قد اعترف ادغارفور في مذكراته المنشورة أخيرا بأن التعاون بين الأقطار الثلاثة: كان يشكل خطرا عظيما على المصالح الفرنسية في شمال إفريقيا (18) . لذلك أصبح من الضروري بالنسبة لفرنسا الإسراع إلى منح الاستقلال لكل من تونس والمغرب ثم التفرغ للمعضلة الجزائرية التي كانت أكثر تعقيدا وأكثر خطرا على التواجد الاستعماري بشمال إفريقيا، و عندما بدأت بوادر هذه السياسة الفرنسية تتجسد على أرض الواقع أظهر فريق من الثوار في تونس ثم في المغرب رغبة في تسليم أسلحتهم (19) خاصة في سنة 1955 . فانعكس هذا الوضع سلبيا على عملية تمرير الأسلحة إلى الجزائر سواء على الحدود التونسية أو المغربية لذلك انتظر قادة الثورة الجزائرية حتى استقلال هذين القطرين الشقيقين في شهر مارس من سنة 1956 (20) ليقيموا علاقات سياسية في هذه المرة مع دول ذات سيادة مبنية على قواعد جديدة تدخل في حسابها مراعاة التوازنات الإقليمية والدولية في المنطقة .

أما الشبكة الثانية فكانت بحرية عبر البحر الأبيض المتوسط وتهدف إلى تزويد المجاهدين في الجزائر بالأسلحة عبر الحدود المغربية الجزائرية ، تنطلق هذه الشبكة من القاهرة عبر روما وطرابلس ثم مدريد فتطوان وأخيرا الناظور بالمغرب ، وقد

1	1500	200	75%	25%
2	900		30%	70%
3	500		30%	70%
4	200	50		
5	300		70%	150 مخزنة

(25)

بالإضافة إلى هذا النقص في الأسلحة كان هناك ضغط كبير من المجاهدين على قيادات الثورة لتوفير أسلحة إضافية للمتطوعين الجدد الذين كانوا يتدفقون بأعداد كبيرة للمشاركة في المعركة لم يكن يتوقعها القادة الذين فجروا الثورة ، لذلك كان نقص الأسلحة في الداخل أكبر المشاكل التي فجرت خلافات خطيرة بين قيادات الثورة حيث أصبح القادة الميدانيون الذين يقودون المعارك في الداخل ينظرون إلى زملائهم المتواجدين في القاهرة أو في تونس نظرة لا تخلو من الاتهام بالتقصير في الواجب .

فعدم تمكن القيادات المتواجدة بالخارج من توفير الأسلحة الكافية للمناطق في الوقت المناسب قد ساهم بدور كبير في إرساء بذور الشك لدى القادة المتواجدين بالداخل بأن قيادات الخارج مقصرة في حقهم و لا يرقى عملها إلى مستوى التحديات على أرض المعركة ، ومن ابرز القادة الميدانيين الذين ترسخت لديهم هذه القناعة محمد العربي بن مهيدي الذي تقابل مع بن بلة في القاهرة وطلب منه إعطاءه تفاصيل مقنعة حول تأخر إرسال الأسلحة إلى الداخل لكن رد بن بلة كان غير مقنع لبن مهيدي فأصبحت العلاقة بينهما غير ودية كما أن عبان رمضان الذي أصبح مساعدا سياسيا لكل من كريم بلقاسم في المنطقة الثالثة قد تساءل بغضب في إحدى رسائله الموجهة إلى الوفد الخارجي بتاريخ 1955/9/20 عن عدم محاولة بن بلة استعمال المظلات لإيصال الأسلحة إلى القبائل التي تعاني من نقص كبير في

وبذلك أصبح الفرنسيون يشددون الرقابة على الحركة الملاحية في البحر المتوسط بتفتيش السفن المارة أو تحويلها و حتى إغراق البعض منها و بالتالي توقف عمل هذه الشبكة ليحل محلها تعاون واسع بين جبهة التحرير الوطني وحكومة المملكة المغربية المستقلة . وعلى الرغم من النجاح النسبي للشبكتين الشرقية والغربية في تزويد الثورة الجزائرية بالأسلحة الحربية فإن عملية التوزيع التي كان يشرف عليها أحمد محساس بتونس قد عرفت بعض الفوضى خاصة وأنها كانت تزود ثلاث مناطق ثورية المنطقة الأولى(الأوراس)، المنطقة الثانية(الشمال القسنطيني)، المنطقة الثالثة(بلاد القبائل)، فبلاد القبائل مثلا كانت تجد صعوبة جمة في نقل الأسلحة من تونس إلى جبال القبائل على طول مسافة تصل في اقرب نقاطها إلى حوالي 400 كلم وهذا ما عرضها للمخاطر بسبب المحارس وأبراج المراقبة التي أقامها الجيش الفرنسي على طول مختلف الممرات الأساسية وهو ما دفع قيادة الثورة فيما بعد إلى منح منطقة القبائل حصة أكثر من غيرها تحسبا لضياح جزء هام من هذه الأسلحة أثناء الطريق نتيجة الاشتباكات المحتملة مع الجيش الفرنسي . ومع ذلك بقيت الثورة تعاني من نقص الأسلحة خاصة الولايات الواقعة في الوسط بحكم موقعها الجغرافي ، كالولایتين الرابعة والثالثة لبعدهما عن الحدود سواء الشرقية أو الغربية . وإذا كان جيش التحرير الوطني قد تزايد عدد أفرادها حسب بعض التقديرات كالآتي : نوفمبر 1955 :

6000

مارس 1956 : 8500 ، جويلية 1956 : 13500 (24) فان التسليح بالداخل كان سيئا حسب تقديرات شهر أكتوبر من سنة 1955 كما يظهرها الجدول الآتي:

الولاية	عدد المجاهدين	عدد المسلحين	عدد الأسلحة الحربية	بنادق صيد
---------	---------------	--------------	---------------------	-----------

هذا المجال. (26) وفي 15 مارس 1956 كتب عبان رسالة أخرى ختمها هكذا : >>....ان تزويدنا بالسلاح تعتبر قضية حياة أو موت...لنا مطلب واحد ... الأسلحة ، الأسلحة الأسلحة .<< (27)

أما زيفود يوسف قائد المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) فكان يشك في وجود أسلحة بتونس أو بليبيا ويظهر ذلك من خلال السؤال الذي وجهه له ابراهيم العسكري المعروف بالعقيد بوقلاز اثر لقاء بينهما في شهر أوت 1955 حول نقص الأسلحة فأجابه زيفود : >> إن أسلحتكم على أكتاف أعدائكم ، لا تنشغلوا بجماعة الخارج الذين يريدون الاستيلاء على أموالنا << (28).

وعلى هذا الأساس لجأ زيفود يوسف إلى جمع بنادق الصيد من السكان في سنة 1955 كما قام بمجموعات 20 أوت 1955 على الشمال القسنطيني الذي غنم خلاله 700 قطعة من السلاح و 13 قطعة (FM) مقابل العمليات الانتقامية التي قام بها الجيش الفرنسي ضد المواطنين الأبرياء والتي خلفت 12 ألف شهيد. (29) و نفس الأسلوب تقريبا اعتمدته الولاية السادسة (الصحراء) حيث جمعت الأسلحة سواء الحربية أو بنادق الصيد من المواطنين وقد شملت هذه العملية قبائل الشرفة ، أهل بن علي غمرة ، البوازيد ، اولاد زكري ، اولاد نايل

الحميلات ، الشعانية ، وحتى التوارق ... << (30) لكن المنطقة الرابعة (الوسط) كانت مثل منطقة القبائل أكثر معاناة من نقص الأسلحة ففي ليلة الفاتح من نوفمبر نفذ بوجمعة سوداني نائب قائد المنطقة هجوما ناجحا على ثكنة ببوفاريك العسكرية حيث غنم 4 رشاشات و 6 بنادق حربية دون خسائر تذكر. (31) لكن ذلك غير كاف فالجاهدون بهذه المنطقة بقوا يعانون

من النقص الكبير في الأسلحة وهو ما دفع قائدها رابح بيطاط للبحث على أية وسيلة تمكنه من الاتصال بالقاهرة للحصول على الأسلحة وهذا ما سهل وقوعه في شباك احد عملاء الشرطة الفرنسية يدعى: لاجودان الذي كان متزوجا من بولونية ، فطلب من بيطاط مبلغا ماليا وتواعدا على الالتقاء في مقهى شعبي للتفاهم حول إمكانية إنزال شحنة من الأسلحة بالمظلات على تراب المنطقة الرابعة، وأوهمه انه يعمل مع الإحوة المتواجدين بالقاهرة ، ولما قدم بيطاط إلى مكان الموعد قبضت عليه الشرطة الفرنسية التي كانت متتكة باللباس المدني وهذا في يوم 16 مارس 1955. و بعد شهور من ذلك تمكن الطبيب هنري مايو (HENRI MAILLOT) الذي كان في الجيش الفرنسي في 6 أبريل 1956 من تهريب شاحنة محملة بالأسلحة منها 126 رشاش ن 62 بندقية ، 84 مسدس مع الذخيرة ... (32) ولا نعرف كيف تمكن هذا

الضابط الفرنسي المتعاطف مع المجاهدين من الدخول إلى مخزن الأسلحة وشحن هذا العدد الكبير من القطع ثم الخروج بالشاحنة دون أن يتفطن له أي عسكري بالثكنة ؟ المهم أن المنطقة الرابعة قد استفادت من هذه العملية. أما الأسلحة التي كانت ترسل إلى هذه المنطقة سواء عبر الحدود الشرقية أو الغربية فلا يصل منها سوى القليل بسبب طول المسافة و المخاطر التي يتعرض لها أثناء الطريق (33). وقد اشتدت معاناة الولاية الرابعة من نقص الأسلحة بعد سنة 1957 وبقيت حتى الاستقلال . وأمام هذه الوضعية الصعبة التي كانت تعيشها اغلب الولايات الداخلية لجأ المجاهدون خاصة في المنطقتين الأولى والثانية إلى بعض الإجراءات الحربية كالتقليل من الهجمات على مراكز الجيش الفرنسي المحصنة لأن ذلك قد يكلف عددا

سواء في الداخل أو الخارج حتى تم تعديلها بالقاهرة في أوت 1957.

المرحلة الثالثة : معارك السلاح (1957 - 1962) :

تبدأ هذه المرحلة من مؤتمر الصومام الذي أدخل تنظيمات جديدة على الثورة ، أهمها إنشاء

المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ (36) منذ إنشاء هذه اللجنة حاولت الاهتمام

أكثر بتطبيق قرارات مؤتمر الصومام كتنظيم جديد للثورة الجزائرية من أجل التحكم أكثر في

إدارة شؤونها المختلفة . فقامت بإنشاء القاعدة الشرقية التي كانت تظم منطقة سوق اهراس على

الحدود الجزائرية التونسية والتي تتربع على مساحة 15 ألف كلم² ، وأسندت قيادتها للعقيد عمارة

بوقلاز من أجل ضمان مرور الأسلحة إلى الداخل وتوزيعها إلى الولايات حسب احتياجاتها

الضرورية (37) . في هذه الأثناء وقعت القرصنة الفرنسية على الطائرة المغربية التي كانت تقل قادة

الوفد الجزائري نحو تونس (38) والذي كان يشرف على عملية التسليح فاضطربت الأمور

بعض الوقت حتى أقدمت لجنة التنسيق والتنفيذ على تعيين عمر أوعمران قائد الولاية الرابعة

كمسؤول على مصلحة العتاد بتونس في يوم 10 / 12 / 1956 وطالبت من القادة

التواجدين هناك التعاون معه (39) ، كما أخبرت السيد محمد التليلي الكاتب العام لحزب الدستور

الجديد بهذا التعيين حتى يتجنب المسؤولون في تونس التعامل مع بعض الشخصيات المشبوهة

(40) . في عهد أوعمران أصبحت كل ولاية تبعث بعدد من كتابتها إلى تونس لتسلم حصتها من

الأسلحة ولكن عند العودة كان لا يرجع من هذه الكتاب إلا القليل بسبب كثرة الاشتباكات

أثناء الطريق ذهابا وإيابا ، فعند الذهاب مثلا

أكبر من القتلى وإلى ضياع الأسلحة واستهلاك الذخيرة ، وهي حالة تذكرنا بما حدث للجيش

المغربي بعد انطلاق ثورته بالأطلس في 2 أكتوبر 1955 حيث قام بهجمات مكثفة على مراكز

الجيش الفرنسي مما أدى إلى نفاذ ذخيرته خلال 15 يوما (34) .

ومن التدابير الأخرى التي لجأ إليها المجاهدون في الجزائر هي عدم إطلاق الرصاص المكثف

والمحافظة على الأسلحة والذخيرة قدر الإمكان واسترجاعها في حالة استشهاد أي مجاهد

و الإكثار من الكمائن المفاجئة للحصول على الأسلحة حتى أصبح السلاح من أعز وأغلى ما

يملكه المجاهد ومن الأمثلة على ذلك ، أنه في معركة عين القصب بالولاية الثانية سنة 1957

استعمل مجاهد رشاشا بطلقات متقطعة اقتصادا للذخيرة فاكشفه أحد قناصة الجيش الفرنسي

وعمكن من قتله ، فكلما حاول مجاهد سحب الرشاش أصابه القناص حتى بلغ عدد الذين

استشهدوا من أجل إنقاذ هذا الرشاش أكثر من عشرة شهداء . هذه بعض الأمثلة عن معاناة

المجاهدين في الداخل من نقص الأسلحة والذخيرة ما بين سنتي 1954 ، 1956 و رغم

هذه المعاناة في نقص الأسلحة لدى المجاهدين بالداخل إلا أن العمليات العسكرية ضد القوات

الفرنسية خلال هذه الفترة قد بلغت أوجها ففي سنة 1956 مثلا وصل معدل العمليات التي

يقوم بها المجاهدون في الشهر الواحد إلى 2537 عملية (35) . وهي نفس السنة أيضا التي بلغ فيها

الخلاف أوجه بين قادة الثورة في الداخل والوفد الخارجي حيث تجسدت في بعض قرارات مؤتمر

الصومام المنعقد بالداخل في 20 أوت 1956 التي نصت على أولوية الداخل على الخارج وأولوية

السياسي على العسكري ، وهي القرارات التي فجرت خلافات سياسية خطيرة بين قادة الثورة

أربعة فيالق محملة بالأسلحة وبعد أسبوعين من المعارك الضارية لم يتمكن من المرور سوى فيلق واحد ، ثم تكررت المحاولة في شهر جويلية دون نتيجة وقد فقدت وحدات الجيش في هذه المحاولات أكثر من 650 شهيدا⁽⁵³⁾. كما فشلت جميع المحاولات التي تمت على الحدود الغربية في نفس الفترة والتي أدت إلى استشهاد قائد الولاية الخامسة العقيد لطفي . وهكذا بعد عمليات الجنرال شال وبعد فشل معركة إدخال الأسلحة في صيف 1960 لم يبق من جيش الداخل سوى 8000 مجاهد من جيش التحرير الوطني و 14000 من أعضاء جبهة التحرير مع حوالي 11200 قطعة سلاح متنوعة⁽⁵⁴⁾. في الوقت الذي كانت فيه الولايات الداخلية على هذه الوضعية السيئة والمزرة نتيجة الحصار المضروب حولها لم تجد الحكومة المؤقتة أي صعوبة في شراء الأسلحة بفضل الشبكة السرية التي كان يشرف عليها عبد الحفيظ بوصوف ورجاله في كل من ألمانيا بالخصوص وإيطاليا وأسبانيا وبعض البلدان العربية. إلى أين إذن كانت تذهب شحنات الأسلحة التي يتم شراؤها أو التي كانت تقدمها بعض الدول الصديقة كيوغسلافيا أو جمهورية الصين الشعبية مثلا خاصة هذه الأخيرة التي قدمت مساعدات معتبرة لجبهة التحرير الوطني في ماي 1960 تشمل مواد غذائية و طبية و ألبة حربية و أسلحة و عتاد....؟⁽⁵⁵⁾ إذا تتبعنا عملية شراء الأسلحة أو ما كان يقدم منها كمساعدة سواء من الدول الصديقة أو الشقيقة منذ سنة 1957 بالخصوص نجد أن القسم الأكبر منها كان يوضع في المخازن و مراكز جيش الخارج سواء على الحدود الشرقية أو الغربية خاصة بعد إنشاء خطى شال وموريس وبعد فشل معركة إدخال الأسلحة ، ويشمل ذلك أفراد جيش التحرير الوطني الذين تزايد عددهم

بشكل ملفت حتى أصبحوا يشكلون جيشا ضخما وراء الحدود بعيدا عن ارض المعركة يضم أكثر من 24 ألف مقاتل منظمين في 36 فيلقا . يمتلك على الحدود الشرقية لوحده 34 ألف قطعة سلاح ، 105 مدافع من مختلف العيارات 500 عربة .⁽⁵⁶⁾ هذا التواجد خارج الحدود ساعده على تلقي تدريبات عالية والانشغال بالسياسة بدل الحرب لان معظمه لم يخوض أي معركة منذ 1959 وبالتالي أصبح لدى الثورة الجزائرية جيشان : جيش بالداخل معزول ومنهك من الحرب يؤدي واجبه المقدس في ظروف جد مزرية وجيش بالخارج منظم على طريقة الجيوش التقليدية

و مدرب أحسن تدريب ينعم بالأمن والراحة. وقد أدى هذا الوضع إلى انعكاسات خطيرة على قيادات الثورة الجزائرية بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة للجيش حتى وصلت إلى درجة انقسام جيش الداخل بعد وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962 إلى فريقين : فريق آزر الحكومة المؤقتة متمثل في الولايات التي كانت أكثر تضررا من نقص الأسلحة وهي الرابعة ، الثالثة والثانية إضافة إلى فيدرالية فرنسا المعروفة بالولاية السابعة ، وفريق مع هيئة الأركان العامة يضم كلا من :الولاية الأولى ،الخامسة ،والسادسة . وقد أوصل هذا الانقسام الفريقين إلى صدام دموي في شهر جويلية و أوت من سنة 1962 . والتي تفوق فيها جيش الخارج على وحدات جيش الولايات الداخلية التي فقدت الآلاف من مجاهديها في هذه المعركة السياسية على السلطة وجردها أغلب مجاهدي الداخل من أسلحتهم وسرحوا. لكن المعركة لم تنته عند هذا الحد ونما فجرت خلافات سياسية جديدة وخطيرة ما زالت إلى يومنا هذا تساهم في رسم معالم الحياة السياسية في الجزائر .

هـ — وامش المقال :

- 17 — مؤسسة محمد بوضياف : المرجع السابق . ص : 172
- 18 — ادغارفور : الخبايا السرية لأكس لبنان ، ترجمة : محمد العفرائي . مطبعة النجاح الجديدة . المغرب 2002 . ص 20
- 19 — مؤسسة محمد بوضياف : المرجع السابق ، ص 174
- 20 — إستقلت كل من المملكة المغربية وتونس في شهر مارس سنة 1956 .
- 21 — محمد خليدي وحميد خباش : جيش التحرير المغربي (مجلس القيادة . منشورات إفريقيا الرباط ، المغرب ، 1999 ص 6)
- 22 — نفسه : ص 56
- 23 — نفسه : ص 52
- 24 — غيلي . كوندرا تيف : جيش الثورة الجزائرية . ترجمة عبد العزيز بوكير . جريدة السلام . العدد 307 . الحلقة 9 . يوم 4 نوفمبر 1991
- 25 — جمعية أول نوفمبر : المرجع السابق ، ص : 39,36
- 26 Mabrouk Belhoucine : le courier Alger - le caire 1954,1956. Casbah Edition . Alger . 2000. p: 108
- 27- Mohamed Harbi. Gilbert meynier :le FLN24 Document et histoire Casbah édition / ALGER 2004. p:228
- 28 — ابراهيم العسكري : المرجع السابق ص : 84
- 29 — لقاء خاص لنا مع العقيد علي كافي وصالح بونيدر (اللذان قادا الولاية الثانية) في سبتمبر 1982 بقالة
- 30 — الهادي درواز : الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962 ، دار هومة الجزائر 2002 ص 51
- 31-Mohamed tegina : larmé de libération nationale en wilaya 4 casbah édition . Alger 2002 ;p: 19
- 32-IBID P/93
- 33-IBID P/61
- 36 — كانت نظم : كرم بلقاسم ، محمد العربي بن مهيدي ، عبان رمضان ، بن يوسف بن خدة ، سعد دحلب

- 1 — كان عمر الأول 23 سنة ، توفي في سنة 1948 أما عمر الثاني فكان 21 سنة ، ترأس المنظمة في أواخر 1949 وهو لا يزال حيا عند إنجاز هذا العمل .
- 2 — جمعية أول نوفمبر : مصطفى بن بولعيد و الثورة الجزائرية ، دار الهدى عين امليلة — الجزائر 1999 . ص 573
- 3 — نفسه : ص : 483
- 4 — نفسه : ص : 429
- 5- Ben yousef ben khenda :les origines du 1^{er} novembre 1954. E . dahleb Alger . 1989, P146
- 6 — جمعية أول نوفمبر : المرجع السابق : ص : 533
- 7 — مؤسسة محمد بوضياف : جيش التحرير المغربي . 1948-1956 . مؤسسة بوضياف الجزائر . 2004 . ص : 31
- 8 — محمد خليدي و حميد خباش : جيش التحرير المغربي (مجلس القيادة) منشورات إفريقيا ، الرباط المغرب . 1999 . ص : 52
- 9 — محمد عباس : مع بوضياف . جريدة الشرق اليومي . عدد 792 . 9 جوان 2003
- 10 — عمر أحمد عمر : أحمد بن بلا : (شمال إفريقيا) الدار القومية للطباعة و النشر . مصر . بدون تاريخ ص 38
- 11 — مؤسسة محمد بوضياف : المرجع السابق ، ص : 167
- 12 — نفسه ص 172
- 13 — الرائد بن حاج عثمان سعدي : مذكرات . ط 1 ، دار الامة الجزائر . 2000 . ص : 42 .
- 14 — ابراهيم العسكري : المرجع السابق . ص : 72
- 15 — عمر أحمد عمر : المرجع السابق ص 71
- 16-Paul gayac/ les dissous de l'affaire de suez le figaro magazine . N : 1045 . 4/ 11/ 2000. p:42
- 34 — محمد خليدي : المرجع السابق . ص : 18
- 35-Gilbert meynier : l histoire intérieure du FLN1954-1962. Casbah édition Alger 2003. p:725

1900nous jours . Casbah
édition Alger 2001 . p:457

45- غيلي . كوندرا تيف : جيش الثورة الجزائرية .
ترجمة عبد العزيز بوبكير . جريدة السلام.العدد 312.

الحلقة 14. يوم 10 ديسمبر 1991
46- نفسه:الحلقة 23 العدد 324 يوم 24

نوفمبر 1991

47- CAOM 81F 94 : OP CIT

48- Gilbert meynier :
l'histoire intérieure du
FLN1954-1962 OP CIT p302

49- Mohamed harbi et Gilbert
meynier :op cit . p:489

50 - الرئيس علي كافي : مذكرات 1946 ،
1962 . دار القصة للنشر الجزائر 1991 ص:

208

51- Mohamed Tegna : opcit
p: 124

52 - كان في بعض الأحيان لا يوجد بين كل 13
مجاهد سوى واحد أو اثنين يحمل سلاحا

37- مذكرات الرائد الطاهر سعيداني : القاعدة

الشرقية قلب الثورة النابض . ط1 . دار الأمة الجزائر .

2001 ص: 46

38- محمد شرقي: كيف إختطفت المخابرات الفرنسية

طائرة القادة (الخمسة).جريدة النصر اليومية العدد

6201 الإثنين أول نوفمبر 1993

39- Mabrouk Belhoucine :
opcit . p:213

40- ibid P/ 218

41-Gilbert meynier : l'histoire
intérieure du FLN1954-1962.
OP CIT p352

42 - ابراهيم العسكري : المرجع السابق ص: 71

43- CAOM 81F 94 .Bultin

Hebdomadaire des activités

du 1 au 7 Août 1959 .

Comandant en chef des

forces en Algérie E. M. inter

armée daté le 8 août 1959

N:14/49

44-achour Cheurfi :la classe

politiqueAlgérienne de

53 - غيلي ، كوندزا تيف : المرجع السابق ، عدد

323، الحلقة : 25، ليوم 23 نوفمبر 1991

54 - نفسه

55- Abderrahmane

kiouane : les débuts dune

diplomatie de guerre 1956,

1962. Edition

Dahleb Alger 2000 p:141

56- Gilbert meynier : opcit . p:

321